مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 272 (من 20 إلى 27 أكتوبر 2018)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

الإفراج عن الملا برادر والتطورات الجديدة في السلام الأفغاني

التطورات الأخيرة لمحادثات السلام 4

الإفراج عن الملا برادر 5

اتهامات بإجراء صفقات سرية في قضية السلام الأفغاني 6

انتخابات مجلس النواب الأفغاني قصور وتحديات

الانتخابات المؤجلة 8

فقدان التنظيم ووجود التزوير في الانتخابات 9

النتيجة 10

المقدمة

وصلت الجهود المستمرة على مدى العقد الماضي لإنهاء الحرب الحالية في أفغانستان والحفاظ على السلام إلى نتائجها المأمولة، فقد توصلت الولايات المتحدة التي بدأت الحرب الدائرة، إلى أن الحرب الأفغانية ليست لها أي حل سوى التفاوض، فبدأت تقبل الحل السياسي والتفاوض مع طالبان بشكل مباشر.

وعليه تضاعفت جهود السلام من قبل الولايات المتحدة بعد تعينها زلمي خليلزاد لمهمة التفاوض في القضية الأفغانية، ويعتبر الإفراع عن ثلاثة قياديين من حركة طالبان آخر التطورات في القضية، فمن بين هؤلاء الثلاثة الملا برادر هو الشخص الذي بإمكانه القيام بخطوات ملموسة لإنهاء الحرب الجارية وتحقيق نتيجة إيجابية لمحادثات السلام مع الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة.

إن الجهود الأخيرة على المستوى المحلي والإقليمي لبدء محادثات السلام مع حركة طالبان وإطلاق سراح الملا برادار من سجون باكستان، ومدى نشاطه في قضية السلام، هي موضوعات تمت مناقشتها في القسم الأول من التحليل الأسبوعي لمركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية.

أما القسم الثاني للتحليل الأسبوعي فقد خصصناه للانتخاباب البرلمانية الأفغانية، ففي الأسبوع الماضي تمكنت الحكومة وبعد تأجيل ثلاث سنوات لإجراء الإنتخابات مع كل التحديات والمشاكل الموجودة. ولكن لمت تجر الانتخابات في المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان، ولكن شارك الشعب الأفغاني في الانتخابات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الأفغانية، ولكنها لم تخل من المشاكل، فقد كانت سوء التنظيم لإدارة الانتخابات، والتزوير والانتحال، وتدخلات سماسرة السلطة في مراكز الاقتراع من أهم التحديات التي واجهت اللجنة الانتخابية المستقلة في هذه الانتخابات.

الإفراج عن الملا برادر والتطورات الجديدة في السلام الأفغاني

بعد إنشاء حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان بذلت جهود لبدء مفاوضات السلام بين الحكومة الأفغانية وطالبان أكثر من العهد الماضي، لكن لم تكن لها نتيجة إيجابية بعد مضي أربع سنوات، وفي الآونة الأخيرة بدأت خطوات أخرى للبدء في محادثات السلام وجها لوجه بين الولايات المتحدة و حركة طالبان.

وبالإستمرار في الخطوات الجديدة لقضية السلام وخبر إفراج باكستان عن ثلاثة من كبار المسئولين لحركة طالبان بما فيهم الملا برادر، ووقوع العديد من الحوادث والتي لفتت أنظار الناس على المستوى المحلي والدولي، كل هذه القضايا تشير إلى بدء محادثات السلام بين أمريكا و طالبان وجه لوجه، لكن الحكومة الأفغانية تعتقد أن الجهود الأخيرة للمفاوضات هي في الحقيقة بداية لمحادثات السلام بين الحكومة وطالبان بشكل مباشر.

على الرغم من وجود العديد من المناقشات حول قضية السلام الأفغاني ولكن ما زالت هناك جوانب غامضة ومجهولة جعلت قضية السلام أكثر تعقيدا، فما هي آخر التطورات أو الخطوات التي اتخذت في قضية السلام الأفغاني؟ وما الأثر الذي سيرتب على إطلاق الملا برادار من الأسر في عملية السلام؟ وبشكل عام إلى أي جهة ستسير محادثات السلام الأفغاني؟ هي الأسئلة التي تناولها هذا التحليل بالبحث والدراسة.

التطورات الأخيرة لمحادثات السلام

فيما يتعلق بالجهود والتطورات الأخيرة لمحادثات السلام الأفغاني يعتقد بأن زلمي خليلزاد بعد تعيينه لهذه المهمة -من قبل وزارة الخارجية الأمريكية- اتخذ بعض الخطوات السرية في المفاوضات، فضلا عن الخطوات الظاهرة المرئية.

إن وزارة الخارجية الأمريكية منذ شهرين تقريبا عينت زلمي خليلزاد ليقود محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وطالبان، وقام المذكور بعد استلامه المهمة برحلة لعشرة أيام، وزار خمسة بلدان (باكستان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر)، بما في ذلك أفغانستان لأجل تنسيق المحاولات في قضية السلام الأفغاني.

وخلال زيارة خليلزاد لأفغانستان التقى بعد لقائه بالرئيس الأفغاني والرئيس التنفيذي، بعدد من الأفغان السياسين والقادة الجهاديين والشخصيات البارزة في البلد و ناقشهم كيفية محادثات السلام مع طالبان داخل أفغانستان، وتلقى آرائهم في القضية.

معلوم أن زلمي خليلزاد (هو أفغاني الأصل الأمريكي) يعد من ساسة أمريكيين، ومن أشدهم انتقادا لباكستان، لكنه سافر إلى إسلام آباد حسب هذه المهمة (قضية السلام الأفغاني)، وبعد مناقشة القضية مع المسؤولين الباكستانيين، ناشدهم على مساعدة الحكومة الأفغانية في مفاوضات السلام.

ثم سافر زلمي خليلزاد إلى المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر، ويؤمل أن هذه الرحلات سوف تشجع الدول المذكورة بأن تحث طالبان على المفاوضات، ومن ناحية أخرى، ستحفز هذه الرحلات ولا سيما عن طريق المملكة العربية السعودية، إسلام آباد على التعاون الحقيقي المنشود في قضية السلام في أفغانستان.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأمر المهم في محاولات السلام الجديدة هو الأهمية التي تلقاها مكتب طالبان في قطر مرة أخرى، لأنه كان من المتوقع بعد تولي ترامب الحكم بأن يغلق المكتب في الدوحة، لكن بعد مرور سنة على رئاسة ترمب يبدو أنه أصبح للمكتب دور محوري في قضية السلام؛ وكثرت منذ الأشهر الماضية القليلة رحلات المسئوليين الأمريكيين إلى قطر ولقاءاتهم مع طالبان بخصوص محادثات السلام الأفغاني، كما سافر زلمي خليلزاد أيضا إلى قطر والتقى بطالبان في قضية السلام، وقد صرح طالبان بلقائهم معه،

وتفاؤلهم بشأن القضية الأفغانية وحلها عن طريق المفاوضات، وهذا ما يدل على أن الأمريكان قد اتخذوا خطوات عملية في محادثات السلام وجها لوجه مع طالبان، ويؤمل بأن تكون لهذه المفاوضات نتائج إيجابية.

الإفراج عن الملا برادر

يعتقد المحللون بأن الجهود الإقليمية والتطورات الأخيرة في قضية السلام الأفغاني والتي كان من إحدى نتايجها إطلاق سراح مسئولي طالبان من سجون باكستان ولا سيما الملا عبدالغني برادر، من النقاط الإيجابية والواعدة لهذه المحاولات.

الملا عبد الغني (المشهور بـ: ملا برادر) هو من سكان مقاطعة أرزجان، وأحد الأشخاص الأربعة الذين بدأوا حركة طالبان في عام 1994م، وكان نائبا للملا محمد عمر أيام حكم طالبان، وحاكم مقاطعة هرات كما وصل إلى رتبة اللواء في الجانب العسكري في عهد طالبان.

بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان وانهيار نظام طالبان في عام 2001م بدأ الملا برادر حربًا ضد القوات الأجنبية وقوات الحكومة الأفغانية كعضو أساسي في حركة طالبان، لكن بعد مرور تسع سنوات من المقاومة اعتلقته المخابرات الباكستانية في مدينة كراتشي عام 2010م، ويقال عن سبب إعتقاله أنه كان يريد التفاوض مع الحكومة الأفغانية دون إذن من باكستان.

والجدير بالذكر أن باكستان أذاعت خبر إطلاق سراح الملا برادر في عام 2013م، لكن الخبر رفض في ذلك الوقت من قبل أشخاص قريبين بعائلة الملا برادر وطالبان، وجاءت الأخبار عن إفراج ثلاثة قياديين من حركة طالبان بعدما بدأت محادثات الولايات المتحدة مع طالبان، ويقال بأن الملا برادر أفرج عنه بعد زيارة وزير الخارجية لدولة قطر ولقائه برئيس الوزراء الباكستاني عمران خان ووصايته بالإفراج عنه.

بشكل عام، نستطيع القول بأن إطلاق سراح الملا برادر تعد خطوة إيجابية وستزداد من ثقة الأطراف في محادثات السلام، وكان طالبان دائما تطلب الإفراج عن سجنائهم في المفاوضات، ومن ناحية أخرى، المفرج عنه هو سياسي رائد و شخصية مؤثرة، و كان يميل إلى محادثات السلام الأفغاني، و قيل أن المخابرات الباكستانية اعتقلته عام 2010م، لأنه كان يريد البدء في مفاوضات السلام الأفغاني.

اتهامات بإجراء صفقات سرية في قضية السلام الأفغاني

مع أن الإفراج عن الملا برادر و اثنين أخرين من قياديي طالبان يعد من التطورات في قضية السلام الأفغاني وجانبا من المفاوضات في هذه القضية، فإن هناك اتهامات أثيرت إثر مقتل الجنرال عبد الرازق قائد الشرطة في محافظة قندهار قبل أيام، ولا سيما لازالت القضية في هالة من الغموض.

حدث مقتل الجنرال عبدالرازق أثناء اجتماع مهم في محافظة قندهار، والذي كان الجنرال سكات ميلر القائد العام للقوات الأجنبية مع بعض المسؤولين الكبار في الاجتماع، واتهم البعض بأن الأمريكان والحكومة الأفغانية وراء مقتله وتم الحادث بمؤامرة سرية.

وقد بدأت فعاليات نشطة في وسائل التواصل الاجتماعي ضد الولايات المتحدة، ويقال بأن الحكومة الأفغانية والمسؤولين الأمريكيين بدأوا بمحاولات لتهدئة الأمور في هذه القضية، وقد سافر الرئيس الأفغاني والرئيس التنفيذي وعدد من المسؤولين الحكوميين والسياسيين إلى قندهار وشاركوا في مراسم العزاء، كما تمت مراسم العزاء له في كثير من المحافظات. يتم اتخاذ جميع هذه الخطوات في حين، أن لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة قد انتقدت أعماله بشدة في الأعوام الماضية، ومن جانب آخر، مع أنه كان الرجل الأقوى في جنوب أفغانستان، ولكن رسميا كان قائد الشرطة للمحافظة، لذلك كانت الخطوات بعد مقتله خلاف المعتاد.

يبدو أن الولايات المتحدة تحاول ما لم تستطع أن تفعله الحكومة الأفغانية وعجزت عنه في العقد الماضي تقريبا، فبدأت الولايات المتحدة محادثات السلام مع طالبان مباشرة، بعد مرور 17 عاما وبعدما لم تنجح جهود الحكومة الأفغانية، وقبلت الولايات المتحدة بأن الحرب القائمة لا تنتهي إلا عن طريق المفاوضات.

فضلا عن هذا، وبصرف النظر عن أهمية باكستان في قضية السلام الأفغاني والاستقرار في أفغانستان، فإن هناك دول أخرى مجاورة لأفغانستان مثل: إيران وروسيا والصين يجب أن تكون لها دور في قضية السلام ولا سيما أنها أظهرت قلقها عن وجود الأمريكي في أفغانستان عدة مرات، فإن الحاجة إلى جلب ثقتهم تكون ملحة لتتعاون هذه الدول في قضية السلام، ولا بد أن تجتهد الولايات المتحدة بكل وسيلة ممكنة لتخفيض قلق هذه الدول، ولا سيما أن دور هذه الدول في قضية السلام الأفغاني يعد دورا رئيسا أيضا، مع أنه لم تهتم بدورها في القضية حاليا. انتهى

انتخابات مجلس النواب الأفغاني قصور وتحديات

رغم التحديات والمخاوف الأمنية، عقدت الانتخابات البرلمانية الأفغانية، الأسبوع الماضي (20-21 أكتوبر)، في جميع أنحاء البلاد باستثناء محافظتي غزنة وقندهار، وذهب مئات الآلاف من الأفغان إلى صناديق الاقتراع ليدلوا بأصواتهم لمرشحيهم المفضلين.

وقد أشاد الرئيس الأفغاني أشرف غني بعد عملية التصويت بمشاركة الشعب في هذه العملية، وقال: «لقد أظهرتم للعالم بمشاركتكم في علمية التصويت، أنكم لا تريدون العنف، وقد عبرتم عن إرادتكم ولم تستسلموا للإكراه والاستبداد.»

فضلا عن التهديدات الأمنية والتهديد المباشر من قبل طالبان، كان سوء التنظيم لعملية الانتخابات من قبل اللجنة الانتخابية المستقلة، وتدخل سماسرة القدرة، وممارسة احتيالات عدة في مراكز التصويت، من المشكلات التي عبرت عنها الناخبون والمراقبون على السواء وأظهروا قلقهم إزاءها.

عملية انتخابات مجلس النواب الأخيرة، والتحديات والمشاكل الموجودة في العملية ونظام التصويت، هي من القضايا التي نتطرق إليها في هذا المقال.

الانتخابات المؤجلة

كان عقد الانتخابات البرلمانية أحد العهود التي وعدتها حكومة الوحدة الوطنية والتي رغم كل المشكلات والتحديات الأمنية، تحققت بعد خلافات ومعارضات سياسية عديدة وثلاث سنوات من التأخير.

بحسب ما أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات: شارك في العملية حوالي أربعة ملايين شخص بأصواتهم في جميع محافظات البلد ما عدا محافظتي غزنة وقندهار، حيث صوتوا لـ2570 مرشح. ووفقا للجنة الانتخابات، كانت الخلافات السياسية حول نوعية الانتخابات في محافظة غزنة، من أهم الأسباب وراء تأجيل الانتخابات في هذه المحافظة وتقسيمها إلى عدة وحدات انتخابية بالإضافة إلى المخاوف الأمنية. وبحسب اللجنة، فإن الانتخابات في محافظة غزنة ستعقد مع الانتخابات الرئاسية. ولكن الانتخابات تم تأجيلها في محافظة قندهار لمدة أسبوع بعد مقتل قائد الشرطة الجنرال عبدالرازق ومدير المخابرات للمحافظة مومن حسين خيل، نتيجة لهجوم مسلح في مقر المحافظة.

قال الرئيس السابق حامد كرزاي في حواره مع إذاعة صوت أمريكا -قبل إجراء عملية الانتخابات-: "الوضع الراهن غير مناسب لإجراء الانتخابات، والأفضل أن تجرى الانتخابات البرلمانية مع أو بعد الانتخابات الرئاسية المقبلة." في حين أن الرئيس أشرف غني أشاد بالعملية ووصفها بأنها مهمة لصيانة الديمقراطية في البلد. كما اعتبرها الرئيس التنفيذي عبدالله عبدالله خطوة إلى الأمام و انجازا كبيرا مضيفا: "إن التصويت عن طريق وضع البصمات الإلكترونية للناخبين هي خطوة إيجابية نحو شفافية الانتخابات، مع أننا لا نتجاهل عن القصور الموجودة في العملية و على الحكومة الأفغانية ولجنة الانتخابات المستقلة والمؤسسات المراقبة كلها تحمل مسؤولية التعامل معها".

قبل يومين من الانتخابات، وصف حركة طالبان عملية الانتخابات في بيان لها بأنها عملية أمريكية ومؤامرة، وأنذرت الناس من المشاركة فيها. ولكن الناس شاركوا فيها في ظل التهديدات والهجمات التي قامت بها المعارضة المسلحة، وأبدوا أصواتهم لمرشحيهم المفضلين. رغم أن الحكومة كلفت 66 ألف جندي من عناصر الشرطة الأمنية حفاظا لعملية الانتخابات، لكن وفقا لوزارة الداخلية وقعت 192 حادثة أمنة في مختلف مناطق البلاد، حيث قتل فيها 36 شخصا من المدنيين والعسكريين و أصيب 120 آخرون بجروح. من جهة أخرى، ادعت طالبان أنها نفذت أكثر من 400 هجوم في مناطق مختلفة أثناء الانتخابات والتي أسفرت عن مقتل وإصابة العشرات الأشخاص.

فقدان التنظيم ووجود التزوير في الانتخابات

رغم تأجيل الانتخابات عن وقتها المحدد بثلاث سنوات ولجهت العملية فقدان التنظيم وأنواعا من الحيل والتزوير. و في يومي الانتخابات سجلت مفوضية الانتخابات أكثر من 5000 شكوى، مما يدل على وجود فساد وتزوير كبيرين في العملية.

من أهم مظاهر فقدان التنظيم في العملية والمشاكل الموجودة أثناء التصويت مايلي:

- **تأخير في فتح عدد من مراكز التصويت:** رغم أن الرئيس أشرف غني في أول يوم الانتخابات الساعة السابعة صباحا قام بفتح و تدشين العملية رسميا و أدلى بصوته في العاصمة كابل، لكن حدث تأخير في فتح عدد كبير من مراكز التصويت في كابل و بعض المقاطعات، وقد انتظر الناس أربع أو خمس ساعات لفتح المراكز، و بناء على هذا التأخير أعلنت مفوضية الانتخابات أن المراكز التي لم تفتح إلى الساعة الواحدة ظهرا عليها الإستمرار في العملية لليوم الثاني.
- **سوء التنظيم في إدارة موظفي الانتخابات:** إن سوء الإدارة لعملية الانتخابات من قبل الموظفين أدى إلى الخلط في قوائم الناس (المصوتين) بناء على التقارير الصادرة من بعض وسائل الإعلام أنه اختلط قوائم بعض المقاطعات و بعض المراكز، مثالا على ذلك، قوائم مقاطعة باميان حيث أرسلت إلى مقاطعة هرات. كذلك عدم وجود أسماء الناخبين في قوائم بعض المراكز، الأمر الذي أدى إلى حرمانهم من التصويت، أضف إلى ذلك تخريب آلات البصمات (بايوميتريك) أو عدم دراية الموظفين بها.
- **تدخل سماسرة السلطة وانتحالات عدة في الانتخابات:** كانت إحدى التحديات و المشاكل التي واجهتها عملية الانتخابات، ولقد اعترفت مفوضية الإنتخابات أن أثناء التصويت في بعض المراكز تدخل بعض سماسرة السلطة مما أدى إلى كسر بعض صناديق التصويت.

و بحسب وسائل الإعلام أن في بعض مراكز التصويت و بالأخص في المقاطعات تدخل بعض أصحاب القوة وبعض القواد النظاميين المحليين في عملية الاتتخابات و ملأوا صناديق التصويت لصالح مرشحيهم.

النتيجة

رغم كل الشكوك على مصداقية إجراء الانتخابات بدليل عدم مساعدة الوضع في البلد لمثل هذه العملية، ومعارضة أحزاب سياسية قبيل الانتخابات، فإن الحكومة كانت مصممة على إجراء الانتخابات وقد نفذت الخطة مع وجود نواقص وتحديات متعللة بـتجاوز مدة البرلمان بثلاث سنوات و بناء على الأسباب الأخرى القانونية والحكومية.

بناء على أن الحكومة غير مسلطة على كل أراضي أفغانستان فعلمية الإنتخابات لم تشمل معظم الأراضي الأفغانية، شارك الناس في مناطق تحت سيطرة الحكومة وصوتوا لمرشحيهم حسب رغبتهم، وقد استهدف المعارضة المسلحة للحكومة منذ بداية الحملات الانتخابية بعض المناطق، كما هاجموا بعض مراكز الاقتراع أيام التصويت مما أسفرت عن قتل وإصابة عشرات من المواطنين.نظرا لهذا الوضع المهدد أثناء الانتخابات و أن عامة الناس قبلوا كل هذه المشاكل و التحديات و ذهبوا لمراكز التصويت وضحى بعضهم بأرواحهم في هذا الطريق، كل هذا يدل دلالة صادقة على أن الشعب يريد تأمين الشفافية و إقامة العدل، و أنه لابد من إحترام أصوات الناس وآرائهم. وأن ما رفعت من شكاوى بخصوص المشاكل والتزوير الذي شهدتها الانتخابات، لابد من تقييمها و أخذها في الإعتبار لئلا يضيع الرأي العام.

فعلى مفوضية الإنتخابات أن تقوم بإجراءات لازمة حيال الشكاوى الموجودة بخصوص التزوير، وعدم تنظيم الأمور، وتدخل أصحاب القوة من رؤساء حكوميين محليين في العملية، كما يجب عليها أن تقوم بتمييز الأصوات القانونية من غير القانونية، و أن تتعامل مع هذه القضايا بجدية وحسم حتى لا تفقد العملية شرعيتها، و أن تجلب ثقة الشعب.

انتهى

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.net - www.csrskabul.com

هاتف المكتب: (+93) 784089590 – (+93) 202564049

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com